الاوضاع العسكرية خلف حدود طبيعية ، كما يتيح لها تحقيق اسرائيل في حدودها التوراتية(٥). أي ان « التكتل » لم يعتبر ان الحرب ، بكل نتائجها وانعكاساتها البعيدة المدى في الحياة الاسرائيلية ، تستوجب مراجعة البرنامج الذي أعد في ظروف ما قبل حرب تشرين . ولا نستطيع القول — في الاسبوع الاول من كانون الاول (ديسمبر) — ما اذا كان القرار الذي اتخذه حزب الاحرار ، أحد الشركاء الاساسيين في « التكتل » ، والذي أعلن فيه استعداده للقبول « **بتسوية اقليمية في سيناء** بشرط أن تؤخذ فيها مصالح الدولة الحيوية بعين الاعتبار » ، يمكن أن يشير الى استعداد لدى « التكتل » لتقديم تنازلات ، واجراء تغييرات معينة في برنامجه الانتخابي(٦).

غير ان أكبر التأثيرات التي خلفتها الحرب في الحياة الحزبية الاسرائيلية ، كان يبدو جليا في النقاشات التي أدارتها منظمات حزب العمل الاسرائيلي الحاكم ولجانه وشريكه حزب المابام . فمن المعروف أن اتجاهات « الصقور » قد سادت برامج وسياسات الائتلاف العمالي الحاكم ، خصوصا خلال الثلاث سنوات الماضية . وقد عبرت هذه السياسة المتصلبة عن نفسها فيما أصبح يعرف بوثيقة جاليلي ، الوزير بلا وزارة في حكومة جولدا مائير . وقبل أن نتطرق الى شرح وتبيان ما خلفته حرب تشرين على برنامج حزب العمل ، لا بد من مراجعة سياسة هذا الحزب تجاه المناطق المحتلة من خلال وثيقة جاليلي الشهيرة ، التي وضعت قبل الحرب والتي تعتبر تجسيدا لنهجه السياسي الذي ازداد تصلبا خلال السنوات الثلاث الماضية .

وثيقة جاليلي

لم يدخل حزب العمل على برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٣ أية تعديلات . واعتبر الحزب أن برنامجه لانتخابات الكنيست السابعة عام ١٩٦٩ ، هو برنامجه لانتخابات الكنيست الثامنة لهذا العام . غير انه ارضاء لصقور الحزب ومحافظة على وحدته أمام تهديدات موشيه ديان بالخروج من الحزب ، أضيف على برنامج حزب العمل الانتخابي لعام ١٩٦٩ ما أصبح يعرف باسم وثيقة جاليلي ، التي جاءت كحل وسط بين اتجاهات الحزب المختلفة بما يرضي بشكل أساسي رغبة « الصقور » .

ووثيقة جاليلي هذه « ليست قرارات متفق عليها من الحزب والمعراخ ، بل هي توصيات من وزراء حزب العمل . وتقدم رئيسة الحكومة هذه التلخيصات للتصديق عليها من قبل المؤسسات ذات الصلاحية »(٧). وهذه المؤسسات كما يسميها جاليلي هي : الحزب ، المعراخ والحكومة . ويمكن استعراض الخطوط الرئيسية في هذه الوثيقة كما يلي :

١ — فيما يتعلق بقطاع غزة تعمل الحكومة على تأهيل اللاجئين وتطوير القطاع اقتصاديا خلال الاربع سنوات القادمة . ويتضمن ذلك اقامة مباني سكنية للاجئين بالقرب من مخيماتهم وترميم هذه المخيمات .

٢ — اعداد خطة عمل لتطوير الضفة الغربية اقتصاديا وتحسين الخدمات الحيوية فيها . وتؤمن الحكومة الجديدة التمويل اللازم للتنفيذ .

٣ — يتم تمويل خطة تطوير الضفة الغربية بتنسيق بين وزارتي الدفاع والمالية . وتبذل جهود خاصة للحصول على تمويل من الخارج لخطة توطين وتأهيل اللاجئين وتطوير المناطق .

٤ — تقدم الحكومة تسهيلات لتشجيع المبادرين الاسرائيليين في اقامة المشاريع الصناعية في المناطق المحتلة ، بنفس القدر من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين الاسرائيليين في أفضل المناطق باسرائيل .